

جعل عمل الباقيين معتبراً أولى من جعل عمل المفارقين معتبراً. فإن الوحي قد انقطع بعد رسول الله ﷺ، ولم يبق إلا كتاب الله أو سنة رسوله، فمن كانت السنة معه فعمله هو العمل المعتر حقاً.

وكيف تترك السنة المعصومة لعمل غير معصوم؟ ثم يقال: رأيتم لو استمر عمل أهل مصر من الأمصار التي انتقل إليها الصحابة على ما أداه إليهم من صار إليهم من الصحابة، ما الفرق بينه وبين عمل أهل المدينة المستمر على ما أداه إليهم من بها من الصحابة والعمل إنما استند إلى قول رسول الله ﷺ وفعله. فكيف يكون قوله وفعله الذي أداه من بالمدينة موجباً للعمل دون قوله وفعله الذي أداه غيرهم؟ هذا إذا كان النص مع عمل أهل المدينة، فكيف إذا كان مع غيرهم النص وليس معهم نص يعارضه، وليس معهم إلا مجرد العمل، ومن المعلوم أن العمل لا يقابل النص بل يقابل العمل بالعمل ويسلم النص عن المعارض.

وأيضاً فنقول هل يجوز أن يخفى على أهل المدينة بعد مفارقة جمهور الصحابة لها سنة من سنن رسول الله ﷺ ويكون علمها عند من فارقتها أم لا فإن قلت لا يجوز أبطلتم أكثر السنن التي لم يروها أهل المدينة وهذا مما لا سبيل إليه وإن قلت يجوز ذلك فكيف تترك السنن لعمل من قد اعترفتم بأن السنة قد تخفى عليهم.

وأيضاً فإن عمر بن الخطاب كان إذا كتب إليه بعض الأعراب بسنة عمل بها، ولو لم يكن معمولاً بها في المدينة، كما كتب إليه الضحاک بن سفيان الكلبي أن رسول الله ﷺ، ورث امرأة أشيم الضبائي من دية زوجها فقضى به عمر.

وأيضاً فإن هذه السنة التي لم يعمل بها أهل المدينة، لو جاء من رواها إلى المدينة وعمل بها لم يكن عمل من خالفه، حجة عليه فكيف يكون حجة عليه إذا خرج من المدينة، وقد منع مالك الرشيد من حمل الناس على ما في الموطأ وقال له